AMAN
Transparency Palestine

ورقة بحثية حول:

السيناريوهات المطروحة لإدارة الحكم في قطاع غزة بعد انتهاء الحرب ومخاطرها على نزاهة الحكم

2024

AMAN
Transparency Palestine

ورقة حقائق حول:

السيناريوهات المطروحة لإدارة الحكم في قطاع غزة بعد انتهاء الحرب ومخاطرها على نزاهة الحكم

آذار 2024

يتقدم الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) بالشكر الجزيل من الدكتور عبد الرحيم طه لإعداده هذه الورقة، ومن الدكتور عزمي الشعيبي و فريق العمل في ائتلاف أمان؛ لإشرافهم ومراجعتهم وتحريرهم هذه الورقة.

جميع الحقوق محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالآتي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2024. السيناريوهات المطروحة لإدارة الحكم في قطاع غزة بعد انتهاء الحرب ومخاطرها على نزاهة الحكم. رام الله- فلسطين.

إنّ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، قد بذل جهوداً في التحقق من المعلومات الواردة في هذه الورقة، ولا يتحمل أيّة مسؤولية تترتب على استخدام المعلومات لأغراض خارج سياق أهداف الورقة بعد نشرها.

مقدمة:

تُواصل إسرائيل منذ أحداث السابع من أكتوبر 2023 حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة من خلال تدمير كافة مقدّرات ومعالم الحياة في هذه المنطقة الجغرافية المحدودة ذات الكثافة السكانية الأعلى في العالم، حيث وصل عدد الشهداء إلى نحو 33 ألف شهيد والجرحى ما يزيد على 75 ألفاً، ناهيك عن العدد غير المعروف من المفقودين، إضافة إلى تدمير شامل لما يزيد على 75% من المباني السكنية والمرافق العامة من مستشفيات وجامعات ومدارس ومقارّ حكومية، وكذلك تدمير البنى التحتية من شوارع وشبكات مياه وكهرباء واتصالات وغيره، بهدف جعل قطاع غزة غير صالح لأيّ شكل من أشكال البقاء والحياة.

وفي ضوء مشاهد العنف والدمار الشامل التي حرّكت الرأي العام العالمي، وفي ظل عدم وضوح مخططات الاحتلال الإسرائيلي بشأن طبيعة الحكم الذي يسعى إلى إقامته في قطاع غزة في اليوم التالي لانتهاء الحرب، فقد طرحت العديد من الدوائر السياسية والأمنية الغربية والإقليمية والإسرائيلية من خلال بعض الوثائق المنشورة عنها والتصريحات الصادرة عن مسؤوليها العديد من السيناريوهات حول طبيعة إدارة الحكم في القطاع في اليوم التالي لانتهاء الحرب، من حيث طبيعة كل سيناريو وأهدافه ومتطلبات تنفيذه، والعقبات التي قد تعترض تطبيقه في الواقع العملي. ويتمثل السيناريو المشترك بين هذه السيناريوهات في رغبة هذه الأطراف في إنهاء سلطة حماس في قطاع غزة، ويضاف إلى ذلك موقف رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو المتمثل في عدم عودة السلطة إلى ممارسة الحكم في قطاع غزة كآلية مهمة لمنع إقامة دولة فلسطينية.

وعلى الرغم من المخاطر الجسيمة لهذه السيناريوهات سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً على القضية الفلسطينية، وعلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، التي لا يمكن التغافل عنها أو تحييدها بأي شكل من هذه الأشكال، إلّا أنّ إعداد هذه الورقة يأتي بهدف عرض تصوّر عام لتلك السيناريوهات، وتحديد المخاطر المترتبة عليها من زاوية انعكاسها على نزاهة الحكم وأحكام القانون الأساسي الفلسطيني. مع الإشارة إلى أنّ السيناريوهات التي تتضمنها هذه الورقة جاءت على سبيل المثال لا الحصر، وفي ضوء ما يتمّ تداوله من وثائق وما يعبّر عنه من تصريحات في وسائل الإعلام، غير أنّ ظروف الميدان والنتيجة التي ستؤول إليها الحرب قد تكشف عن سيناريوهات أخرى لم يتمّ التطرق إليها في هذه الورقة.

جاء إعداد هذه الورقة في ثلاثة أجزاء، يعرض الجزء الأول منها السيناريوهات المطروحة لإدارة الحكم في قطاع غزة بعد انتهاء الحرب، ويتناول الجزء الثاني مخاطر السيناريوهات المطروحة على نزاهة الحكم وأحكام القانون الأساسي الفلسطيني، فيما يتضمن الجزء الثالث الاستنتاجات والتوصيات وقائمة بالمراجع التي تمّت الاستعانة بها لغايات البحث. وقد اتّبع الباحث في إعداد الورقة المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال جمع المعلومات من مصادرها المختلفة وتحليل ما ورد فيها من زاوية انعكاس مخاطر السيناريوهات المطروحة على نزاهة الحكم وأحكام القانون الأساسي الفلسطيني، دون تجاهل الأثر المباشر لتلك السيناريوهات في مستقبل القضية الوطنية والمشروع المتعلق بإقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس.

أولاً: السيناريوهات المطروحة لإدارة الحكم في قطاع غزة بعد انتهاء الحرب

تتمثل السيناريوهات المطروحة لإدارة الحكم في قطاع غزة في اليوم التالي لانتهاء الحرب فيما يلي:

السيناريو الأول: احتلال قطاع غزة والبقاء فيه بعد تهجير الفلسطينيين

ترتكز سياسة الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وفقاً لهذا السيناريو على استراتيجية تهدف إلى إعادة احتلال قطاع غزة بعد إفراغه من السكان من خلال تهجيرهم إلى الخارج، وهذا ما يتضح من خلال سياسة الأرض المحروقة التي ينتهجها الجيش الإسرائيلي بتدميره كافة مقومات العيش ومقدّرات الحياة، والحصار الخانق على قطاع غزة، ودفع غالبية سكان قطاع غزة إلى النزوح إلى منطقة رفح كخطوة أولى نحو تهجيرهم إلى سيناء.

وقد تمّت الإشارة إلى هذا السيناريو في وثيقة منسوبة لوزارة الاستخبارات الإسرائيلية احتوت على ثلاثة خيارات لليوم التالي للحرب على غزة وهي: بقاء السكّان في غزة تحت حكم السلطة الفلسطينية، أو بقاء السكان في غزة تحت حكم سلطة عربية، أو إجلاء السكان من غزة إلى سيناء. وأوصت المذكّرة بخيار الترحيل القسري لسكان غزة نحو سيناء المصرية. كما حثّ معهد «مسخاف» للأمن القومي الإسرائيلي في تقدير موقف صادر عنه الحكومة الإسرائيلية على الاستفادة من الفرصة النادرة لإخلاء قطاع غزة وإعادة توطين الفلسطينيين في مصر وإنشاء منطقة عازلة على الحدود معها لضمان عدم عودتهم إلى القطاع[1]. ويتوافق هذا السيناريو مع المخطط الإسرائيلي لشطب المشروع الوطني الفلسطيني وإنهاء وجود وكالة غوث وتشغيل اللاجئين[2]، وينسجم مع خطاب اليمين الإسرائيلي الذي يَعتبر قطاع غزة جزءاً من «أرض إسرائيل»، بما يمكّنهم من إعادة بناء المستوطنات فيه من جديد، بما يشبه إدارة الحكم في مناطق (ب) و(ج) في الضفة الغربية[3]. إلّا أنّ هذا السيناريو صعب التحقيق، ولن يكون مقبولاً للمجتمع الدولي عامة ولدول الجوار خاصة- كمصر والأردن- انطلاقاً من كونه تطهيراً عرقياً، وتصفيةً للقضية الفلسطينية على حساب دول الجوار وتهديداً للأمن القومي المصري[4]. ويتفرّع عن ذات السيناريو تصوّر آخر يتمثل في إعادة الاحتلال الإسرائيلي لكامل القطاع دون تهجير الفلسطينيين، وإقامة إدارة مدنية تحت إشراف إدارة عسكرية إسرائيلية كتلك التي كانت قائمة قبل عام 1994، وهذا السيناريو سيحمّل إسرائيل تكلفة بالغة عن تقديم الخدمات باعتبارها القوة القائمة بالاحتلال. إلّا أنّ مثل هذا السيناريو هو أيضاً ضعيف الحدوث خاصة أنّ المجتمع الدولي يعارض عودة الاحتلال الإسرائيلي الكامل لقطاع غزة[5].

السيناريو الثاني: إدارة خارجية عربية أو دولية لقطاع غزة

وفقاً لهذا السيناريو، ستُبادر الإدارة الأمريكية بعد انتهاء الحرب على قطاع غزة بالدعوة إلى مؤتمر دولي، تشكّل فيه لجنة دولية لإعادة إعمار قطاع غزة، وستحدد اللجنة تكلفة الإعمار ونصيب كل دولة والجهة التي تتولى إعادة الإعمار، وسيتواصل بقاء الجيش الإسرائيلي في القطاع لمدة ستة أشهر، إلى أن يتمّ تشكيل قوة حفظ نظام عربية أو دولية لفرض النظام والرقابة إلى حين تسليم إدارة الأمور إلى الجانب الفلسطيني[6]. ويواجه هذا السيناريو العديد من التحديات أهمها أنّ الكثير من الدول ستتردد في الانضمام إلى هذه الإدارة الدولية التي لا تملك الأدوات الكافية لتقديم حلٍ إداري للحكم في غزة، وسيكون من الصعب موافقة الكثير من الدول على إرسال قوات عسكرية للمشاركة في هذه العملية[7]، كما أنّ هذا السيناريو لا يقدم رداً على طبيعة الفترة الانتقالية، وكيف ستتمّ معالجة أوضاع المهجّرين، ومن الذي سيقدّم مختلف الخدمات للمواطنين، وما هي صلاحيات القوة متعددة الجنسيات ومصدرها. وسيكون هذا السيناريو مرفوضاً من الدول العربية لأنّ هدفه إخراج غزة من معادلة النزاع الفلسطيني الإسرائيلي لمصلحة إسرائيل، وسيؤدي إلى فك الارتباط السياسي بين أبناء الشعب الفلسطيني في شطريّ الوطن، ولن تكون الدول العربية

---

1 خالد عكاشة، التصور الغربي لليوم التالي على قطاع غزة، ورقة منشورة عن المعهد المصري للدراسات الاستراتيجية، بتاريخ 2023/11/7.

2 حسن عصفور، مؤتمر غزة الاستيطاني وحرب التهجير التهويدي، أمد للإعلام، بتاريخ 2024/1/29.

3 مهند مصطفى، اليوم التالي في قطاع غزة: السيناريوهات المحتملة بعد الحرب البرية الإسرائيلية، ورقة صادرة عن مركز الإمارات للسياسات، بتاريخ 2023/10/31، ومنشورة على الرابط الإلكتروني https://epc.ae/ar/details/scenario/alyawm-altali-fi-qitae-gaza.

4 اللواء محمود الناطور، سيناريوهات مستقبل قطاع غزة، ورقة صادرة عن مركز الناطور للأبحاث والدراسات، بتاريخ 2024/2/29، ومنشورة على الموقع الإلكتروني: https://natourcenters.com/.

5 جهاد حرب، ما بعد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة.. ستة سيناريوهات محتملة لإدارة الحكم في قطاع غزة، ورقة منشورة بتاريخ 2023/11/3 على الموقع الإلكتروني: https://www.amad.com.ps/ar/post/521596.

6 افرايم غانور، مقال بعنوان: نحو لجنة دولية ترتب قواعد اللعب الجديدة في القطاع، صحيفة معاريف، 2023/11/22.

7 افرايم غانور، مرجع سابق.

مستعدة للمشاركة في إدارة الحياة المدنية في غزة تحت الاحتلال[8]، كما أنّ هذا السيناريو لا يحظى بقبول الفصائل الفلسطينية وقطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني[9]، وكذلك السلطة الوطنية الفلسطينية، وهذا ما ورد في بيان للحكومة الفلسطينية بعدم قبول وجود أجنبي مهما كانت جنسيته على أرض غزة، بما يفرض واقعاً جديداً مهما كانت الأشكال والنوايا والدوافع[10].

وهناك تصور آخر لذات السيناريو يطرحه بعض الأمريكيين والإسرائيليين يتمثل في وضع قطاع غزة تحت الوصاية الدولية بحيث تكون الأمم المتحدة المشرف الرئيسي على قوات حفظ السلام في القطاع، ولكنّ هذا السيناريو غير مرجح حالياً بسبب انخفاض الحماس الدولي لبعثات حفظ السلام بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، وحتى لو أمكن التوصّل إلى اتفاق دولي بهذا الخصوص، فإنّ إسرائيل ستظل مصرّة على تدابيرها الأمنية والمناطق العازلة وهو ما قد يعوق عمل قوات حفظ السلام الدولية[11].

السيناريو الثالث: إنشاء إدارة مدنية فلسطينية تابعة لإسرائيل

وفقاً لهذا السيناريو المنبثق عن خطة بلورها الجيش الإسرائيلي بقرار من الحكومة الإسرائيلية، سيتمّ إبقاء قطاع غزة تحت السيطرة الإسرائيلية وسيتولى الجيش المسؤولية عن الجوانب المدنية والإنسانية في القطاع، وستتمّ السيطرة على نشاطات وكالة الغوث من قبل الجيش بحجة منع حماس من السيطرة على المساعدات، ثمّ سيتمّ تسليمها لإدارة مدنية فلسطينية مكوّنة من بعض الشخصيات المحلية ورجال الأعمال ووجهاء العشائر، وتكون تابعة لإسرائيل على غرار روابط القرى التي كانت موجودة في بداية الثمانينيات، أو على غرار جيش (لحد) الذي تمّ إنشاؤه في الجنوب اللبناني[12].

ويواجه هذا السيناريو معضلة تتمثل في أنّ احتلال إسرائيل للقطاع سيفرض عليها معالجة الشؤون الحياتية لسكان القطاع، وهو الأمر الذي لا توجد لدى إسرائيل خطة بشأنه، وستحتاج وفق هذا السيناريو إلى تعاون شخصيات فلسطينية لإدارة الشؤون المدنية في القطاع تحت سيطرة قوات الاحتلال، وهو احتمال ضعيف الحدوث، خاصة بعد البيان الذي أصدرته العشائر الفلسطينية في قطاع غزة بتاريخ 2024/3/24، أعلنت فيه رفضها لخطة نتنياهو التي ترمي إلى تشكيل إدارة مدنية من شخصيات فلسطينية في غزة تكون تابعة للاحتلال وذلك في إطار خطة ما يعرف «باليوم التالي للحرب على غزة»، كما يتطلب هذا السيناريو العثور على مصدر تمويل دولي أو عربي يعفي إسرائيل من العبء الاقتصادي لإدارة القطاع خصوصاً في ضوء القرار الإسرائيلي بوقف عمل وكالة الأونروا، وهو الأمر الذي يبدو مستحيلاً في ضوء معارضة معظم دول العالم والمنظمات الدولية[13].

السيناريو الرابع: استلام السلطة الوطنية الفلسطينية زمام الحكم في قطاع غزة دون توافق وطني

يقتضي هذا السيناريو قيام السلطة الوطنية الفلسطينية باستلام الحكم في قطاع غزة على النحو الذي كان قبل الانقسام الفلسطيني، وهو يحظى بدعم الإدارة الأمريكية وبعض الدول العربية، ويتطلب تعاون المجتمع الدولي مع السلطة الفلسطينية حتى تكون قادرة على استلام زمام الأمور، وذلك من خلال توفير الدعم المادي اللازم لإعادة الإعمار، والضغط على الجانب الإسرائيلي للإفراج عن الأموال الفلسطينية المحتجزة لديه. ولعلّ من بين مزايا هذا السيناريو فتح الآفاق لإعادة إعمار قطاع غزة، وإنهاء انقسام مؤسسات السلطة الفلسطينية[14].

إلّا أنّ هذا السيناريو يواجه العديد من المعضلات يتمثل أولها في الجانب الإسرائيلي وخاصة في ظل الحكومة الحالية التي ترفض بشكل قاطع قيام الدولة الفلسطينية، وتعتبر أنّ حرب غزة هي الفرصة التاريخية لإنهاء القضية الفلسطينية وحل الدولتين[15]. كما يواجه هذا السيناريو رفضاً من السلطة الفلسطينية التي صرّح مسؤولوها أكثر من مرة أنّهم لن

---

8 تسفي برئيل، مقال بعنوان: نتنياهو يرفض الاعتراف بأنّه لا يوجد من يستطيع تولّي إدارة غزة سوى السلطة الفلسطينية، صحيفة هآرتس، 2023/11/13.
9 جهاد حرب، مرجع سابق.
10 بيان جلسة مجلس الوزراء الفلسطيني بتاريخ 2024/3/18، منشور على الموقع الإلكتروني لمجلس الوزراء pal.gov.cabinet.ps.
11 رهام عودة، أربعة سيناريوهات لليوم التالي في غزة، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، منشورة على الموقع الإلكتروني: https://carnegieendowment.org/sada/91560.
12 رون بن يشاي، الخطة الكبيرة لتغيير الوضع في غزة، مقال منشور في صحيفة يديعوت، بتاريخ 2023/10/23.
13 تسفي برئيل، الإدارة الفلسطينية لغزة تصيب استراتيجية نتنياهو في مقتل، صحيفة هآرتس، 2024/1/10. 13.
14 جهاد حرب، مرجع سابق، ص 5.
15 هاني المصري، نحو بلورة بديل وطني ديمقراطي، ورقة منشورة على الموقع الإلكتروني لمركز الناطور للدراسات والأبحاث، بتاريخ 2023/11/21.

يقبلوا العودة إلى قطاع غزة في ظل بقاء الاحتلال الإسرائيلي، إلا إذا كان الأمر في إطار عملية سياسية تفضي إلى قيام دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران لعام 1967 وضمن جدول زمني محدد. كما سيتمّ النظر إلى السلطة الفلسطينية وفقاً لهذا السيناريو على أنها منتفعة من الحرب، وأنّها استلمت زمام الحكم على حساب أرواح الضحايا. كذلك سيكون هذا السيناريو محل معارضة شديدة من قبل الفصائل الفلسطينية في القطاع، التي لن تقبل إقصاءها عن المشهد السياسي وذلك بعد الأثمان الباهظة التي تكبدتها عقب أحداث السابع من أكتوبر 2023.

السيناريو الخامس: العودة إلى المربع الأول -الوضع ما قبل 7 أكتوبر 2023- من خلال إدارة الضفة الغربية من قبل السلطة الفلسطينية وبقاء قطاع غزة تحت حكم حماس

يقتضي هذا السيناريو انتهاء الحرب على غزة بتقويض قدرات حماس العسكرية دون إنهاء حكمها[16]، وعدم تحقيق إسرائيل وحماس أهداف كل منهما من الحرب[17]، وبالتالي عودة حماس إلى حكم قطاع غزة مجدداً على النحو الذي كان قائماً قبل 7 أكتوبر 2023. وسيعزز هذا السيناريو بقاء الانقسام الفلسطيني السياسي والجغرافي والإداري بين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال إعادة تشكيل حكومة في الضفة الغربية وتكون ولايتها محدودة فيها فقط، بينما تعود حركة حماس إلى حكم قطاع غزة مجدداً بمجرد انتهاء الحرب. هذا السيناريو وإن كان وارد الحصول اعتماداً على التطورات الجارية على الأرض، إلا أنّ إسرائيل لن تقبل ببقائها تحت التهديد المستمر لحركة حماس وإعادة تكرار ما حصل في عملية طوفان الأقصى. كما أنّ حركة حماس لن تكون قادرة بمفردها على حكم قطاع غزة وذلك لأسباب خارجية أبرزها الواقع الإقليمي والدولي الذي سيقف ضد هكذا تصور[18]، وكذلك لأسباب داخلية، إذ لا يمكن لحركة حماس بمفردها معالجة كافة الآثار الناتجة عن الحرب بما في ذلك إعادة الإعمار.

السيناريو السادس: تشكيل حكومة طوارئ وإنقاذ باتفاق وطني

يفترض هذا السيناريو حصول اتفاق وطني بين حركتيّ فتح وحماس على تشكيل حكومة طوارئ وإنقاذ وطني من كفاءات وطنية تحظى بدعم عربي ودولي، تعمل وفق برنامج طوارئ، وإدارة المرحلة الانتقالية في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد الحرب، والتأسيس لدمج حركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني من خلال انضمامها إلى منظمة التحرير الفلسطينية، وتهيئة الظروف المناسبة لإجراء الانتخابات العامة الرئاسية والتشريعية ضمن آجال زمنية محددة. ويحمل هذا السيناريو في طياته ميزة البدء بإنهاء الانقسام الفلسطيني وفتح الآفاق لإعادة إعمار قطاع غزة. إلّا أنّ تحقيقه سيُواجَه بمعارضة شديدة من الجانب الإسرائيلي في ضوء تركيبة الحكومة الإسرائيلية الحالية التي ترفض بشكل قاطع قيام دولة فلسطينية متواصلة في الضفة الغربية وقطاع غزة. كذلك يتوقف تحقيق هذا السيناريو على نضوج الإرادة السياسية للأطراف الفلسطينية وخاصة حركتيّ فتح وحماس نحو استعادة الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام بشكل حقيقي على أرض الواقع[19].

16 مهند مصطفى، اليوم التالي في قطاع غزة، مرجع سابق.

17 هاني المصري، الحرب على غزة... السيناريوهات والتداعيات، ورقة منشورة على الموقع الإلكتروني للمركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية www.masarat.ps، بتاريخ 2023/10/17.

18 جميل هلال، في متطلبات مرحلة ما بعد حرب إسرائيل على غزة، ورقة سياسات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نوفمبر 2023، ص 6.

19. جهاد حرب، مرجع سابق، ص 6.

ثانياً: مخاطر السيناريوهات المطروحة على نزاهة الحكم وأحكام القانون الأساسي الفلسطيني

يتطلب الأمر قبل استعراض مخاطر السيناريوهات السابقة على نزاهة الحكم وأحكام القانون الأساسي، الوقوف عند تعريف مصطلحيْن أساسييْن هما:

1. **نزاهة الحكم:** يقصد بنزاهة الحكم أو النزاهة السياسية التزام المسؤولين عن إدارة المؤسسات العامة والمرافق العامة باتخاذ قراراتهم لغايات تحقيق الصالح العام ملتزمين بالضوابط، والتوازنات، والقواعد الدستورية، والديمقراطية. وتقوم النزاهة العامة على مجموعة من المبادئ المتمثلة في: حرية الوصول إلى السلطة، وتكافؤ الفرص في شغل الوظائف العامة وخاصة العليا منها، وشفافية إدارة الحكم والموارد، ومشاركة المواطنين في بلورة السياسات، وتجنب تضارب المصالح، واستقلالية المؤسسات الرقابية الرسمية (القضاء الإداري وديوان الرقابة المالية والإدارية) وبشكل خاص في رقابتها على السلطة التنفيذية، إضافة إلى فضاء واسع لتأسيس مؤسسات مجتمع مدني ووسائل إعلام وحريتها في ممارسة دورها في المساءلة والرقابة المجتمعية[20].

2. **الفساد السياسي:** الفساد الناتج عن البيئة التي يوفّرها النظام السياسي المنفرد التي تتيح لكبار المسؤولين التنصل من الواجبات الرسمية المتصلة بخدمة المصلحة العامة في الوظيفة العامة، مستغلين هذه السلطة الممنوحة لإدارة الشأن العام والمال العام لتحقيق مصالح خاصة أو للإفلات من العقاب[21].

3. **أحكام القانون الأساسي:** يُقصد بها تلك الأحكام الواردة في القانون الأساسي المعدّل لعام 2003، بما يشمل ديباجة القانون الأساسي، ووثيقة إعلان الاستقلال الصادرة عن المجلس الوطني عام 1988، باعتبارها الوثيقة الدستورية الأولى التي بُنيت على أساسها أحكام القانون الأساسي، ولكونها حددت هوية الدولة الفلسطينية وطبيعتها والتزامها بالمبادئ الدولية، إضافة إلى اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الدستورية في فلسطين، بل وأعلاها سمواً، ويأتي بعدها القانون الأساسي الفلسطيني[22].

وبالرجوع إلى انعكاسات تلك المخاطر على نزاهة الحكم وأحكام القانون الأساسي، فيتضح من خلال عرض وتحليل السيناريوهات السابقة أنّ درجة انعكاس مخاطرها على نزاهة الحكم وأحكام القانون الأساسي متباينة، فالبعض منها يحمل في طياته مخاطر متماثلة وبالغة الجسامة، فيما يحمل البعض الآخر مخاطر نسبية وبدرجات متفاوتة، في حين تكاد تكون مخاطر الجزء الثالث منها ضئيلة للغاية على نزاهة الحكم وأحكام القانون الأساسي.

ونستعرض فيما يلي مخاطر تلك السيناريوهات وذلك على النحو الآتي:

أ- مخاطر السيناريو الأول والثاني والثالث على نزاهة الحكم وأحكام القانون الأساسي (احتلال قطاع غزة والبقاء فيه بعد تهجير الفلسطينيين، إدارة خارجية عربية أو دولية لقطاع غزة، إنشاء إدارة مدنية فلسطينية تابعة لإسرائيل).

تتمثل مخاطر السيناريوهات السابقة على نزاهة الحكم في:

1. يندرج السيناريو الأول وخاصة بصورته المتعلقة بإعادة احتلال قطاع غزة والتهجير القسري للشعب الفلسطيني من أراضيه -سواء بشكل مباشر عبر استخدام القوة، أو غير المباشر من خلال وسائل الضغط، والترهيب، والاضطهاد لدفع الناس إلى النزوح- ضمن الجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وجرائم الإبادة الجماعية، التي تدخل ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية وفقاً لما ورد النص عليه في المواد (6، 7، 8) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998. كما يتعارض بشكل صارخ مع كافة المواثيق والاتفاقيات والأعراف الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، إضافة إلى تعارضه مع كافة القيم والمبادئ الديمقراطية التي تقوم عليها المجتمعات المتحضرة التي تنادي بها وتدعو إليها الدول الغربية التي تدّعي دفاعها عن حقوق الإنسان السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وتدّعي دفاعها كذلك عن قيم الديمقراطية، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وحقها في اختيار شكل وأنظمة الحكم التي تتولى إدارتها.

---

20 ائتلاف أمان، كتيب لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد «المفاهيم والمصطلحات»، ط 4، 2023، ص 36.

21 ائتلاف أمان، كتيب لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد «المفاهيم والمصطلحات»، مرجع سابق، ص 37.

22 المحكمة الدستورية العليا الفلسطينية، قرار تفسيري رقم 2017/5، جلسة 2018/3/12، المنشور في الجريدة الرسمية عدد 141، ص 89.

2. قيام جهات أجنبية بتنصيب حكّام أو أنظمة حكم أجنبية على الشعب الفلسطيني دون الأخذ بالاعتبار إرادة الشعب الفلسطيني في اختيار من سيحكمه، يُعد شكلاً من أشكال الفساد السياسي، وتغييباً لإرادة الشعب الفلسطيني صاحب المصلحة الأساسية، وصاحب الكلمة الأولى والأخيرة في تقرير مصيره وتقرير من سيحكمه وشكل الحكم الذي يرغب فيه، انطلاقاً من أنّ الشعب وحده هو مصدر السلطات، وبالتالي انعدام الآليات الديمقراطية للوصول إلى السلطة. إضافة إلى أنّ ذلك يتناقض مع المبادئ والقيم الديمقراطية التي ينادي بها العالم الحر، ويعبّر عن ازدواجية المعايير وسياسة الكيل بمكيالَين في التعامل مع مختلف شعوب العالم.

3. الإدارة التي تطرحها تلك السيناريوهات ستعمل على تنفيذ أجندة الجهات التي نصّبتها خدمة لمصالح جهات خارجية ومصلحة الاحتلال الإسرائيلي، وليس لخدمة المصلحة العامة للشعب الفلسطيني وتحقيق تطلعاته، كما ستعمل تلك الإدارة على السيطرة على السياسات والقرارات المتعلقة بالحكم وتوجيهها لخدمة مصالحها الاستعمارية (استعمار بالوكالة) وليس لخدمة مصالح المواطنين، وستكون تلك السلطة سلطة عسكرية غير شفافة وغير تشاركية، ما يُعد تضارباً للمصالح وتكريساً للفساد السياسي.

4. تتحدث السيناريوهات المطروحة عن تنصيب سلطة حاكمة للشعب الفلسطيني بصلاحيات وسلطات شبه مطلقة دون خضوعها لأي شكل من أشكال الرقابة الشعبية والمؤسساتية الفلسطينية، وستكون مشاريع الإعمار في حالٍ تنفيذها بلا رقابة، وبالتالي ستكون البيئة مناسبة لوقوع أعمال الفساد، الأمر الذي يجعل تلك السلطة فاسدة سياسياً ومتعاونة، بل وخاضعة للاحتلال الذي سيعمل بدوره على توفير البيئة المناسبة لارتكاب الفساد بكافة أشكاله وصوره، وبالتالي ستغدو السلطة المطلقة مفسدة مطلقة.

5. تشكل السلطة الحاكمة التي تقترحها تلك السيناريوهات أداة لنهب الموارد العامة والثروات الطبيعية التي يجب أن توجّه وتدار لمصلحة الشعب الفلسطيني، واستخدام تلك الموارد والثروات لمصلحة الاحتلال وأعوانه، وهذا يشكل بدوره أحد المرتكزات التي يقوم عليها الفساد السياسي.

6. لن تسمح السلطة الحاكمة التي تقترحها تلك السيناريوهات لمؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام بممارسة دورها بشكل حر وفعّال في المساءلة والرقابة المجتمعية، بل سيتمّ تضييق الخناق عليها وملاحقتها وصولاً إلى حد إغلاقها طالما تقوم بأدوار تتعارض وأجندات تلك السلطة الحاكمة وسياساتها.

على صعيد آخر، تتعارض السيناريوهات السابقة مع أحكام القانون الأساسي الفلسطيني بشكل واضح، فهي تتجاهل حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وتتجاهل طبيعة نظام الحكم في فلسطين المحدد في القانون الأساسي على أنّه نظام ديمقراطي نيابي يعتمد على التعددية السياسية والحزبية وعبر انتخابات مباشرة، وتهدر الحقوق الأساسية والحريات العامة للمواطنين المكفولة بموجب القانون الأساسي، وتعطّل حقّ الفلسطينيين في المشاركة في الحياة السياسية عبر تشكيل الأحزاب السياسية، والانضمام إليها، وتشكيل النقابات والجمعيات، والتصويت والترشح في الانتخابات، وتجهض قيم الديمقراطية وحرية الأفراد والجماعات في تقرير مصيرها عبر الانتخابات العامة الحرة والمباشرة الرئاسية والتشريعية والمحلية، وتقوّض عمل المؤسسات الدستورية الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتجرّدها من الصلاحيات المنوطة بها قانوناً، وتعطّل عمل أجهزة الرقابة والمساءلة والمحاسبة وهيئات مكافحة الفساد في إدارة الشأن العام، وتتجاهل متطلبات النزاهة والشفافية والمساءلة في كل ما يتعلق بالشأن العام الفلسطيني، وتغيّب عمل أجهزة إنفاذ القانون، وبالتالي فهي تعطل مبدأ سيادة القانون، وتؤدي إلى غياب العدالة، وتفشّي الجريمة، وانتشار الفوضى بأشكالها المختلفة، وتقوّض متطلبات الحوكمة في إدارة المال العام والثروات الطبيعية والتصرف بها والرقابة عليها.

ب- مخاطر السيناريو الرابع والخامس على نزاهة الحكم وأحكام القانون الأساسي (عودة السلطة الوطنية إلى حكم قطاع غزة دون توافق وطني، أو العودة إلى المربع الأول قبل أحداث السابع من أكتوبر لعام 2023).

تتمثل مخاطر السيناريوهات السابقة على نزاهة الحكم فيما يلي:

1. صعوبة إجراء انتخابات حرّة ونزيهة على المستوى الرئاسي والتشريعي والمحلي، نتيجة عدم الاستقرار السياسي، وبسبب حالة الصراع التي ستنشأ بين حركات المقاومة في قطاع غزة والسلطة الفلسطينية، أو نتيجة عدم سماح حركة حماس بإجرائها في قطاع غزة (في حالة السيناريو الخامس)، وبالتالي إبقاء الصلاحيات التنفيذية والتشريعية في يد السلطة التنفيذية، وتغييب مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، بما يترتب على ذلك من أن تصبح السلطة المطلقة مفسدة مطلقة.

2. استمرار انفراد السلطة الحاكمة في تعيين شاغلي المناصب العليا وعدم وضوح المعايير التي تستند إليها في عملية التعيين، في ظل عدم وجود جهة رقابية تتأكد من شفافية ونزاهة التعيينات في المناصب العليا.

3. المساس باستقلال السلطة القضائية نتيجة تدخل السلطة التنفيذية في أعمالها، سواء من خلال التحكم في عملية التعيين في المناصب القيادية العليا في الجهاز القضائي، أو عن طريق التدخل في تنفيذ الأحكام القضائية وإعاقة تنفيذها أحياناً، والتأثير في قرارات المحاكم وخاصة المحكمة الدستورية العليا، خدمةً لمصالح جهات وأفراد في السلطة التنفيذية.

4. هشاشة عمل المؤسسات الرقابية نتيجة غياب الجسم الأساسي للرقابة ممثلاً في المجلس التشريعي، وانفراد السلطة التنفيذية في تعيين رؤساء البعض منها في ظل غياب دور المجلس التشريعي في المصادقة على عملية التعيين، وبالتالي بقاء دور تلك الأجهزة في عملية الرقابة شكلياً ومحدوداً ولا يمارَس على كامل الأراضي الفلسطينية، وقد يصل الأمر إلى حد تعطيل عملها -خاصة في قطاع غزة- بحجج ومبررات تتعلق بالصلاحيات المفرطة التي ستمنح لأجهزة إنفاذ القانون بغية فرض النظام العام والقانون.

5. غياب الرقابة على إدارة المال العام والثروات الطبيعية، وذلك نتيجة تعطّل المجلس التشريعي صاحب الولاية الدستورية في إقرار الموازنة العامة، والرقابة على تنفيذها، والمصادقة على منح عقود الامتياز المتعلقة بإدارة المرافق العامة واستغلال الثروات الطبيعية.

أما عن تأثير السيناريوهات السابقة في أحكام القانون الأساسي، فسيكون من الصعوبة بمكان على المؤسسات الدستورية ممارسة الصلاحيات المنوطة بها بموجب الدستور والقانون، كما أنّها تتعارض مع قيام نظام ديمقراطي نيابي يعتمد على التعددية السياسية والحزبية، وتمس حق المواطنين في ممارسة الحريات والحقوق العامة المكفولة في القانون الأساسي من خلال التضييق في ممارستها على معارضي النظام الحاكم في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء، كما أنّها (في حالة السيناريو الخامس) تكرّس الانقسام الفلسطيني سياسياً وجغرافياً وإدارياً، وتعطل حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته الحرة والمستقلة على كامل التراب الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، ما يؤدي بالتالي إلى التماشي مع سياسة إسرائيل القائمة على عدم السماح بقيام دولة فلسطينية موحدة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، ناهيك عن المساس بالنسيج الاجتماعي، والقيم الاجتماعية، والعدالة في تحمّل الأعباء وتوزيع المساعدات، وجهود إعادة الإعمار، وتعميق المأساة الإنسانية خاصة في قطاع غزة بعد التدمير الذي حل به نتيجة الحرب الإسرائيلية على القطاع.

ت- مخاطر السيناريو السادس على نزاهة الحكم وأحكام القانون الأساسي (تشكيل حكومة طوارئ وإنقاذ وطني بتوافق وطني)
يساهم هذا السيناريو في توحيد الشعب الفلسطيني وإنهاء الانقسام السياسي والجغرافي والإداري، ويتيح للشعب الفلسطيني تقرير مصيره وإقامة الدولة الفلسطينية، ويعزز سلطة الشعب الفلسطيني باعتباره مصدر السلطات لممارسة حقه في تقرير شكل الحكم المناسب له، ويساهم في قيام نظام ديمقراطي يعتمد على التعددية السياسية والحزبية عبر إجراء الانتخابات العامة الحرة والمباشرة رئاسياً وتشريعياً ومحلياً، ويمكّن المؤسسات الدستورية من ممارسة الصلاحيات المنوطة بها في الدستور والقانون، ويعزز عمل أجهزة الرقابة والمساءلة ومكافحة الفساد وجهات إنفاذ القانون في كل ما يتعلق بإدارة الشأن والمال العام، ويكفل ممارسة الفلسطينيين للحقوق والحريات العامة المكفولة في القانون الأساسي. إلا أنّ نجاح هذا السيناريو متوقف على نجاح الضغط الإقليمي والعربي والدولي للدخول في عملية سلام لتطبيق حل الدولتين، بمشاركة ومقاربة إقليمية شاملة لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وتأمين تمويل كافٍ لإعادة إعمار القطاع.

الاستنتاجات:

تتمثل أهم الاستنتاجات التي خلُصت إليها الورقة فيما يلي:

1. تشكّل السيناريوهات الثلاثة الأولى تكريساً لحالة الاستعمار الخارجي و/أو استمراراً لبقاء الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكلاهما يقوضان نزاهة الحكم ويشكّلان صوراً ناصعة للفساد السياسي، فتنصيب أنظمة حكم أجنبية على الشعب الفلسطيني بدون إرادته بل ورغماً عنه، واتخاذ أنظمة الحكم قراراتها بعيداً عن مصلحة الشعب الفلسطيني، وعدم خضوع تلك الأنظمة لأيّ شكل من أشكال الرقابة، واستغلالها سلطتها ونفوذها لخدمة أجندتها الخاصة، وظهور مجموعات مدعومة من الاحتلال (زلم ومخاتير وعملاء وسماسرة وتجار حروب)، وقيام تلك الأنظمة باستغلال الموارد العامة بل ونهبها لمصلحتها بعيداً عن مصالح الشعب الفلسطيني، كل ذلك يعد فساداً سياسياً في أوضح صوره، فالاستعمار الخارجي واستمرار الاحتلال الإسرائيلي من جهة، والفساد السياسي من جهة أخرى، يشكلان وجهين لعملة واحدة.

2. تتعارض السيناريوهات الثلاثة الأولى مع أحكام القانون الأساسي الفلسطيني بشكل صارخ، فهي تتنكر لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وتتجاهل طبيعة نظام الحكم في فلسطين المحدد في القانون الأساسي على أنّه نظام ديمقراطي نيابي يعتمد على التعددية السياسية والحزبية، وتهدر الحقوق الأساسية والحريات العامة للمواطنين، وتجهض قيم الديمقراطية المتعلقة بإجراء الانتخابات العامة الحرة والمباشرة الرئاسية والتشريعية والمحلية، وتقوّض عمل المؤسسات الدستورية الثلاث التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، وتجرّدها من صلاحياتها، وتعطّل عمل أجهزة الرقابة والمساءلة والمحاسبة وهيئات مكافحة الفساد في إدارة الشأن العام، وتتجاهل متطلبات النزاهة، والشفافية، والمساءلة، في كل ما يتعلق بالشأن العام، وتقوّض متطلبات الحوكمة في إدارة المال العام والثروات الطبيعية والتصرف بها والرقابة عليها.

3. يحمل السيناريو الرابع والخامس في طياتهما مخاطر سلبية على نزاهة الحكم، إذ سيكون من الصعوبة بمكان في ظلّهما إجراء انتخابات حرة ونزيهة على المستوى الرئاسي والتشريعي والمحلي، وبالتالي غياب مبدأ الفصل بين السلطات، إضافة إلى استمرار انفراد السلطة الحاكمة في تعيين شاغلي المناصب العليا في ظل عدم وجود جهة رقابية تتأكد من شفافية ونزاهة التعيينات في تلك المناصب، إلى جانب المساس باستقلال السلطة القضائية من خلال التحكّم في تعيين القائمين عليها والتأثير في قراراتها لمصلحة الجهة الحاكمة، فضلاً عن هشاشة عمل المؤسسات الرقابية نتيجة غياب الجسم الأساسي للرقابة ممثلاً في المجلس التشريعي، وسيطرة السلطة الحاكمة على المؤسسات الرقابية الأخرى في حال وجودها، الأمر الذي يبقي دورها في الرقابة والمساءلة شكلياً ومحدوداً، ناهيك عن غياب الرقابة والمساءلة على إدارة المال العام والثروات الطبيعية.

4. يتعارض السيناريو الرابع والخامس مع أحكام القانون الأساسي بشكل واضح، إذ سيكون من الصعوبة بمكان على المؤسسات الدستورية ممارسة الصلاحيات المنوطة بها، وهما يتعارضان أيضاً مع قيام نظام ديمقراطي نيابي يعتمد على التعددية السياسية والحزبية، ويؤديان إلى المساس بحق المواطنين في ممارسة الحريات والحقوق العامة المكفولة في القانون الأساسي وذلك من خلال التضييق في ممارستها على معارضي النظام الحاكم، إلى جانب تكريس الانقسام الفلسطيني سياسياً وجغرافياً وإدارياً (في حالة السيناريو الخامس)، وتعطيل حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته الحرة والمستقلة على كامل التراب الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس.

5. يُعتبر السيناريو السادس الأفضل للقضية الفلسطينية ولحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، إذ يعمل هذا السيناريو على توحيد الشعب الفلسطيني وإنهاء الانقسام السياسي والجغرافي والإداري، ويكرّس حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ويمنحه الحق في تقرير من سيحكمه وشكل نظام الحكم الذي يريد، ويسهم في قيام نظام ديمقراطي نيابي يعتمد على التعددية السياسية والحزبية عبر إجراء الانتخابات العامة الحرة والمباشرة رئاسياً وتشريعياً ومحلياً، ويمكّن المؤسسات الدستورية من ممارسة الصلاحيات المنوطة بها في الدستور والقانون، ويعزز عمل أجهزة الرقابة والمساءلة ومكافحة الفساد وجهات إنفاذ القانون في كل ما يتعلق بإدارة الشأن والمال العام.

التوصيات:

في سبيل تفادي الآثار السلبية للسيناريوهات الخمسة الأولى المطروحة على نزاهة الحكم وأحكام القانون الأساسي، فإنّنا نقترح التوصيات الآتية:

1. التحرّك العاجل وتكثيف الجهود من قبل القيادة والفصائل الفلسطينية سواء على الصعيد الخارجي الدولي أو على الصعيد الداخلي للتصدي لكافة السيناريوهات التي تسعى إلى تصفية القضية الفلسطينية وحرمان الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير مصيره، والعيش بحرية وكرامة، وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس على كامل التراب الفلسطيني.

2. الدعوة إلى حوار وطني جاد تشارك فيه كافة الفصائل الفلسطينية من أجل إنهاء الانقسام السياسي والإداري والجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

3. إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسس ديمقراطية تمثيلية، ووضع برنامج سياسي وطني متفق عليه من قبل كافة الفصائل لإدارة القضية الفلسطينية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

4. التوافق على تشكيل حكومة كفاءات فلسطينية بعيداً عن المحاصصة الحزبية، تتولى إدارة المرحلة الانتقالية وفق برنامج طوارئ لإعادة إعمار قطاع غزة بالدرجة الأولى ومعالجة كافة الآثار الناجمة عن الحرب، ووضع الترتيبات اللازمة لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية ضمن آجال زمنية محددة.

5. التوافق على برنامج إصلاح وطني يشمل كافة الجوانب السياسية والإدارية والمالية والاقتصادية والاجتماعية، وتنفيذ هذا البرنامج على مراحل معينة وضمن آجال زمنية محددة.

قائمة المراجع:

1. اللواء محمود الناطور، سيناريوهات مستقبل قطاع غزة، ورقة صادرة عن مركز الناطور للأبحاث والدراسات، بتاريخ 2024/2/29.
2. افرايم غانور، مقال بعنوان: نحو لجنة دولية ترتب قواعد اللعب الجديدة في القطاع، صحيفة معاريف 2023/11/22.
3. ائتلاف أمان، كتيب لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد «المفاهيم والمصطلحات»، ط 4، 2023.
4. جميل هلال، في متطلبات مرحلة ما بعد حرب إسرائيل على غزة، ورقة سياسات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نوفمبر 2023.
5. جهاد حرب، ما بعد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة.. ستة سيناريوهات محتملة لإدارة الحكم في قطاع غزة، ورقة منشورة على الموقع الإلكتروني أمد للإعلام، بتاريخ 2023/11/3.
6. هاني المصري، نحو بلورة بديل وطني ديمقراطي، ورقة منشورة على الموقع الإلكتروني لمركز الناطور للدراسات والأبحاث، بتاريخ 2023/11/21.
7. هاني المصري، الحرب على غزة... السيناريوهات والتداعيات، ورقة منشورة على الموقع الإلكتروني للمركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، بتاريخ 2023/10/17.
8. حسن عصفور، مؤتمر غزة الاستيطاني وحرب التهجير التهويدي، ورقة منشورة على الموقع الإلكتروني أمد للإعلام، بتاريخ 2024/1/29.
9. مهند مصطفى، اليوم التالي في قطاع غزة: السيناريوهات المحتملة بعد الحرب البرية الإسرائيلية، ورقة صادرة عن مركز الإمارات للسياسات، بتاريخ 2023/10/31.
10. رهام عودة، أربعة سيناريوهات لليوم التالي في غزة، ورقة منشورة على الموقع الإلكتروني لمؤسسة كارينغي للسلام الدولي، بتاريخ 2024/2/6.
11. رون بن يشاي، مقال بعنوان: الخطة الكبيرة لتغيير الوضع في غزة، مقال منشور في صحيفة يديعوت، بتاريخ 2023/10/23.
12. تسفي برئيل، مقال بعنوان: نتنياهو يرفض الاعتراف بأنّه لا يوجد من يستطيع تولي إدارة غزة سوى السلطة الفلسطينية، صحيفة هآرتس، 2023/11/13.
13. تسفي برئيل، مقال بعنوان: الإدارة الفلسطينية لغزة تصيب استراتيجية نتنياهو في مقتل، صحيفة هآرتس، 2024/1/10.
14. خالد عكاشة، التصوّر الغربي لليوم التالي على قطاع غزة، ورقة منشورة عن المعهد المصري للدراسات الاستراتيجية، بتاريخ 2023/11/7.
15. بيان جلسة مجلس الوزراء الفلسطيني بتاريخ 2024/3/18، منشور على الموقع الإلكتروني لمجلس الوزراء.
16. المحكمة الدستورية العليا الفلسطينية، قرار تفسيري رقم 2017/5، جلسة 2018/13/12، المنشور في الجريدة الرسمية عدد 141.

AMAN
Transparency Palestine

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

المؤسسة الفلسطينية المعتمدة من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ العام 2006، تأسس في العام 2000 من مجموعة من المؤسسات الأهلية الفاعلة في مجال الديمقراطية والحكم الصالح وحقوق الإنسان، سعياً لتحقيق رؤيته نحو «مجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد».

يسعى الائتلاف حاليّاً إلى خلق وقيادة حراك مجتمعي عبر قطاعي مناهض للفساد، والإسهام في إنتاج ونقل وتوطين المعرفة بالفساد ومكافحته على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. يحرص ائتلاف أمان على القيام بدوره الرقابي Watchdog على النظام الوطني للنزاهة بالتركيز على المشاركة المجتمعية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام في الرقابة والمساءلة وخلق بيئة محصنة ومساهمة في الكشف عن جرائم الفساد والحد من انتشاره.

رام الله: عمارة الريماوي - الطابق الأول - شارع الإرسال ص.ب: رام الله 339 القدس 69647
هاتف: 022989506 - 022974949 فاكس: 022974948
غزة: شارع حبوش، متفرع من شارع الشهداء - عمارة دريم / الطابق الثالث
هاتف: 082884767 تلفاكس: 082884766
الموقع الإلكتروني: www.aman-palestine.org

/AmanCoalition

برنامج أمان الرئيسي بتمويل مشكور من حكومات النرويج ولوكسمبورغ والسويد وهولندا/UNDP